موقوفاً على شرط ما . وبهذا كانت هذه الاعترافات «اعلانية» وليست «انشائية» لوضع المنظمة، وهذا أمر شبيه تماما بالاعترافات الديبلوماسية المتعلقة بالحكومات أو الدول الجديدة. واستثناء لذلك، فان الولايات المتحدة الاميركية أعلنت أنها مستعدة للاعتراف بالمنظمة اذا اعترفت المنظمة بدولة اسرائيل وقبلت المنظمة بقرار مجلس الأمن الدولي رقم ٢٤٢ لسنة ١٩٦٧[١٥٧]. وحيث أن القانون الدولي يؤكد على ان يكون الاعتراف بالحكومات والدول تاما وغير معلق على شرط[١٥٨]، فان موقف الولايات المتحدة يبدو متعسفا وينقصه السند القانوني. والتناقض في موقف الولايات المتحدة يدعو الى السخرية، فحين اعترفت الولايات المتحدة باسرائيل لم تعلق اعترافها على أي شرط، علما بأنه في الوقت الذي اعترفت فيه الولايات المتحدة باسرائيل، كانت هذه الأخيرة تحتل أراضي خصصت، بموجب قرار التقسيم، لاقامة دولة فلسطينية[١٥٩].

ان سلسلة القرارات الصادرة عن مختلف أجهزة هيئة الأمم المتحدة والخاصة بقضية فلسطين والمنظمة، تؤكد حقيقة أن المجتمع الدولي يعترف بالمنظمة كممثل للشعب الفلسطيني. وأهم هذه القرارات هو قرار مجلس الأمن الدولي الصادر سنة ١٩٧٥، والذي دعا المجلس فيه المنظمة للاشتراك في مداولاته كما لو كانت دولة عضواً[١٦٠]. وفي انتقاد لاذع لهذا القرار وصفه البروفسور ليوجروس بأنه باطل[١٦١]، وفي مجال تحليله لهذا القرار، قال البروفسور جروس أن القرار اخطأ من حيث اتباعه أصول الاجراءات ومن حيث مخالفته للدستور[١٦٢]. واسهب جروس، في تحليله، حيث قال أن مجلس الأمن في الماضي كان يوجه الدعوات الى الدول غير الأعضاء على أسس مختلفة وتحت أسماء كثيرة ولكن ليس على اساس المادة ٣٧ من الاصول المتبعة، حيث أن هذه المادة خاصة فقط بالدول الأعضاء. ثم أشار الى المواد ٣٠ و٣٢ من ميثاق هيئة الأمم المتحدة وخلص الى القول أن المنظمة «ليست عضوا وليست دولة غير عضو» في هيئة الأمم كما ان المنظمة نفسها «لا تدعي انها دولة أو حكومة لدولة»[١٦٣].

وردا على الاستاذ جروس، يمكن القول أنه طالما أن مجلس الأمن، في ممارساته السابقة، لم يتبع اسلوبا موحدا في دعوته للدول الأخرى، فان دعوته للمنظمة، على اسس جديدة، لا تبدو غريبة أو شاذة. بل يمكن القول ان المجلس استحدث سابقة هامة، وذلك استنادا الى توقعات المجتمع الدولي الذي يمنح الشعوب المطالبة بحق تقرير المصير وضعا متقدما في القانون الدولي. ان ميثاق هيئة الامم المتحدة لا يشتمل فقط على المادتين: ٣١ و٣٢ المتعلقتين بـ«الدول» الأعضاء في مجالات اجرائية، بل انه يشتمل على نصوص أساسية تتعلق بـ«الشعوب». ان اولى كلمات الميثاق هي: «نحن الشعوب»[١٦٤]. والمادة الأولى منه، الخاصة بأغراض هيئة الأمم المتحدة، لا تذكر كلمة حكومات أو دول، وانما تشير إلى «شعوب» و«أمم». والفصل الثاني عشر من الميثاق، والخاص بالاقاليم الخاضعة لنظام الوصاية الدولي، يعالج موضوع «الشعوب»، وقد نص صراحة على وجوب عدم تفسير أي نص في الفصل الثاني عشر منه يكون من شأنه «أن يغير بأي شكل حقوق أي من الدول أو الشعوب»[١٦٥].